المقدمة

كذب المنجِّمون ولو صدقوا.
وكذب الأمريكيون؛ لأنهم لا يصدقون.
وكذب البريطانيون؛ لأنهم كاذبون.
وكذب الصهاينة؛ لأنهم عنصريون ومُحرِّفون.
وكذب اليمين المتصهين بأمريكا؛ لأنهم حاقدون.

ـ أقول هذا صادقاً وليس مبالغاً أو متحاملاً؛ لأن ادعاء الصهيونية مُدعَّمةً من أمريكا وبريطانيا بأن لهم حقاً في أرضنا ـ استناداً إلى أقوال محرَّفة في التوراة اليهودية: التي شوَّهت تُراثَنا في أكبر عملية تزوير شَهِدَها التاريخ القديم والحديث ـ هو قولٌ كاذبٌ، يُكذِّبه التاريخ ويناقضه الواقع والحقائق التاريخية.

ـ فإذا استعرنا من «شكسبير» قولَه: «إن الأرض ملعب، والبشر على ظهرها فرقة تمثيل»، وحاولنا تطبيقَه على المسرح السياسيِّ لعالَمِ ما بعد الحرب العالمية الثانية، لرأينا أن ما يجري على هذا المسرح في إطار النسق الدولي الراهن الأحادي القطبية، هي فصول في مسرحية الصِّراع الدوليِّ على أرض العالَم الثالث (أفرو آسيوي) الذي دخلته المصالح الأمريكية من جميع الأبواب، والذي يُعدُّ فيه عالَمُ الشرق الأوسط حجرَ الزاوية بدون منازع، أو بقراءة أوضح: القلب منه.

ـ فقبل عام 1914م، لم تكن لدى الولايات المتحدة اهتمامات تذكر بمسألة هجرة اليهود إلى فلسطين، كمسألة سياسية، رغم أن تاريخ افتتاح قنصلية أمريكية في القدس يعود إلى عام 1844م[1]؛ حيث غيَّر القنصلُ ديانتَهُ، وأصبح يهودياً، وأخذ يُطالب بإصدار وثائق حماية لليهود المقيمين في فلسطين، وفي منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) انظر: د. أبو جابر كامل: الولايات المتحدة وإسرائيل، القاهرة ـ معهد البحوث والدراسات العربية 1971م: ص35.

ففي تلك الفترة لم تطالب أمريكا بأكثر من سياسة الباب المفتوح، التي نادى بها وزير الخارجية الأمريكية «جون واي»، وهي السياسة التي تطالب بحق أمريكا في المساواة التامة في التجارة والملاحة في جميع المناطق التي تقع تحت النفوذ الأوربي، ومن ذلك مطالبتها بحق الحماية والاعتراف بصلاحية المحاكم القنصلية الأمريكية في الأراضي العثمانية: التي تَشمَلُ منطقةَ الشَّرق الأوسط.

وكان قد ساعد الولايات المتحدة على عدم الالتفات لمسألة فلسطين واليهود:
قلَّةُ مصالحها في تلك الفترة في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت مسرحاً لصراع بريطاني ـ فرنسي، وبخاصةٍ في المشرق العربي،

وكذلك ضعف الصهيونية في أوساط يهود الولايات المتحدة آنذاك؛ فقد اجتاحت الحركة اليهودية الإصلاحية أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كاتجاه عامٍّ داخلَ الطوائف اليهودية، ولم يكن يهود الولايات المتحدة بمنأى عن تلك التأثيرات، وكانوا على استعداد للانخراط والاندماج؛ لأنهم لم يعيشوا أوضاع الاضطهاد كتلك التي سادت أوربا طوال قرون مضت. فقد ساعد اليهودُ الثورةَ في أمريكا ضد بريطانيا؛ مما منحهم فيما بعدُ حقوقاً متساويةً في غالبية الولايات مع المسيحيين منذ القرن الثامن عشر. لذلك نرى أحدَ زعماء الحركة الإصلاحية في أمريكا يُصرِّح منذ وقت مبكِّرٍ عام 1841م في كارولينا ويقول: ((هذه البلاد ـ يقصد أمريكا ـ هي فلسطيننا، وهذه المدينة قدسنا)).

وللتدليل على عدم اهتمام اليهود وحماسهم للصهيونية، كانت هناك نكتة تقول: «الصهيونيُّ هو: اليهوديُّ الذي يدفع نقوداً ليهوديٍّ آخرَ، من أجل يهوديٍّ ثالثٍ ذاهب إلى فلسطين».

وكان عدد اليهود المستعدِّين لدفع ضريبة الانتماء للصهيونية في أمريكا حتى سنة 1914م: اثني عشر ألفاً من بين ثلاثة ملايين يهوديٍّ. فقد شرح «ليبسكي» ـ رئيس اتحاد الصهيونيين الأمريكيين ـ في الاجتماع السنوي الذي عُقِدَ في كليفلاند، مصاعبَ الدعاية الصهيونية في أوساط اليهود بقوله: ((إن خطة واسعةً للدعاية الصهيونية مستحيلةٌ ضمن الظروف التي نَعيشُها، فالحركةُ الصهيونية ما زالت حركةً غيرَ جماهيرية)).

ومنذ عام 1914م ـ على وجه التقريب ـ بدأ اهتمام الولايات المتحدة بمسألة «فلسطين واليهود» ؛ ففي ذلك العام حصلت أمريكا على سبعة امتيازات في التنقيب عن البترول في منطقة النقب[1] ؛ حيث اندلعت الحرب بين الحلفاء ـ والإمبراطوريَّة العثمانية ، وطلبت جمعية يهود فلسطين من القنصل الأمريكي حمايةَ الجالية اليهودية المقيمة في فلسطين .

وفي عام 1916م حطَّم الرئيس «ويلسون» سيطرةَ الجمهوريين على اليهود الذين أدلَوا بأصواتهم لصالح المُرشَّح الديمقراطيِّ «ويلسون» . فقد كان اليهود منذ سنة 1870م يؤيدون بشكل عام الحزبَ الجمهوريَّ ، الذي كان في السلطة أيامَ الاضطهادات التي تَعرَّض لها اليهودُ في شرق أوربا . وقد تحرك الحزب لنجدتهم ، كما أمر وزيرُ الخارجية في عهد «بنيامين» المفوَّضَ الأمريكيَّ في روسيا أن يَبذُلَ مساعيه لوقف الإجراءات ضدَّ اليهود ، وتأثر القادمون الجُدُد بموقف اليهود القدامى ، كما أنَّ الايرلنديين شكَّلوا قلبَ الحزبَ الديمقراطيِّ ، وهم مُعادون لليهود[2] .

وفي انتخابات عام 1916م ، كان المرشحون الجمهوريون مُغالين في وطنيتهم ، مما أرعب اليهودَ من بوادرَ لا ساميَّة جديدة ، والجمهوريون لم يفعلوا شيئاً في واقع الأمر ، إزاءَ نزعة اللاَّ ساميَّة : التي كانت تجتَاحُ روسيا منذ فترة . ولأن «ويلسون» اعتبر نفسَهُ مَديناً لليهود ، فقد عيَّن «براندیس» قاضياً في المحكمة العليا الأمريكية ؛ حيث وافق البرلمانُ على تعيينه بتاريخ 1/ 6/ 1916م . و«براندیس» هذا محامٍ ليبراليٌّ ، دَرَسَ القانونَ في جامعة هارفارد ، ودافع أمام المحكمة العليا عن مسألة تحديد ساعَات العمل ، وقد انتُخبَ في المؤتمر الصُّهيوني الطَّارئ ، الذي عُقد في نيويورك ، بتاريخ 30 آب (أغسطس) 1914م رئيساً للَجنة شكَّلَها المؤتمرُ ؛ عُرفت باللَجنة التنفيذية المؤقَّتة للشؤون الصهيونية العامة[3] .

وكان ذلك المؤتمر ضمن التخطيط الصهيوني لمواجهة آفاق الحرب العالمية الأولى ؛ إذ أصبح مركز واشنطن برئاسة «براندیس» ، ومركز لندن الصهيوني بزعامة «وايزمن» يعملان

---

(1) انظر : دراسات ، الجامعة الأردنية ـ عدد / أيار/ 1978م : ص2 .

(2) انظر : مصطفى عبد العزيز : الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة ، بيروت ـ مركز الأبحاث في : V. T. M ص114 .

(3) انظر : عبد الرحمن أسعد : المنظمة الصهيونية العالمي ، بيروت ـ مركز الأبحاث/ سنة 1967م : ص75

بشكل متكامل. وتَمَّ إهمالُ لجنة كوينهاغن التنفيذية، وهي اللجنةُ الرسميةُ للحركة الصهيونية؛ لتعمل بشكلٍ مُنفرد.

كان «ويلسون» مَديناً لـ«براندیس» بانتخابه للرئاسة، ونال حظوةً كبيرةً لدى الرئيس الذي اندفع في احتضانه للصهاينة؛ بتعيين آخرينَ في مناصبَ هامّة؛ حيثُ عَيَّن «برنارد باروخ» المليونيرَ اليهوديَّ المعروفَ آنذاك، مستشاراً له، وعيّن «هنري مورجانتو» رئيساً للّجنة المالية[1].

وعندما بدأ الحديث الجدّي عن (وعد بلفور) عام 1917م، زار «بلفور» أمريكا، واجتمع مع الزعيم الصهيوني «براندیس»؛ الذي حدثّه عن رغبة اليهود في أمريكا بأن تقع فلسطينُ تحت الحماية البريطانية، وفي 6 مايو من ذات العام قابل «براندیس» الرئيسَ الأمريكيَّ «ويلسون» لمدة 45 دقيقةً، وحدّثهُ عن الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول الحماية على فلسطين؛ إذ بموجب اتفاقية (سايكس-بيكو) تحصلُ فرنسا على منطقة الجليل الأعلى في فلسطين. وقد وعد الرئيس «ويلسون» مُحدثّهُ الصهيونيَّ بالعمل على إقناع فرنسا بضرورة إقامة وطن يهوديٍّ في فلسطين، كما وعد بإصدار بيان عَلَنيٍّ حول رغبة أمريكا في ذلك ولكن بعد التشاور مع فرنسا[2].

وفي نهاية المطاف أعلن الرئيس «ويلسون» بتاريخ 31/ 8/ 1918م، بمناسبة بدء العام العبريِّ الجديد مُوافقَتَهُ الرسميةَ على (وعد بلفور).

فإذا عدنا لمبادئ «ويلسون» الأربعةَ عشرة، نُصاب بالدهشة للوَهلَة الأولى من موافقته على (وعد بلفور)؛ إذ أعلن الرئيسُ تلك المبادئ أمام الكونغرس الأمريكي في يناير 1918م؛ حيث رفض فيها حقَّ الحصول على المكاسب الإقليمية، وأدان عقدَ الاتفاقات السريَّة، وأعلن في البند الخامس: مُناداتَهُ بحق تقرير المصير للشعوب، وفي البند الثاني عشر: طالَبَ بحق التطوُّرِ المستقلِّ للقوميَّات غيرِ التُّركيَّةِ في الإمبراطورية العثمانية[3].

---

(1) انظر: «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة»، مصدر سبق ذكره: ص114.

(2) انظر: أمين عبد الله محمود: دراسات أردنية - عدد / أيار/ 1978م: ص35.

(3) انظر: سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، القاهرة - المكتبة الأنجلو مصرية، 1967م: ص15.

وهذا يجب أن يعنيَ حقَّ العرب ـ والفلسطينيين بوجه خاصٍّ ـ في التطور المستقلِّ كقوميَّة غير تُركيَّة، وكشعب له حقٌّ تقرير المصير. إلا أنَّ المثاليات التي أعلنها الرؤساءُ الأمريكيونَ كانت غطاءً لمطامعَ استعماريَّة واضحة؛ إذ أنَّ «ويلسون» نفسهُ أيَّدَ موقفَ بريطانيا من تحطيم الثورة الوطنية في مصر عام 1919م، وأيَّد تحطيمَ الحركة الوطنية في الفيليبين سنة 1920م، حتى إنَّ الجنرال الأمريكيَّ «سميث»؛ الذي كُلف بتحطيم الحركة الفيليبينية، أصدر أمراً لقواته قائلاً: «إنني لا أريدُ أسرى، وأُريدُكم أن تَحرِقُوا وتَقتُلُوا، وكُلَّما زِدتُم الحَرْقَ والقَتلَ كلَّما جَلبتُمُ السُّرورَ إلى قلبي»[1].

وفي مؤتمر السَّلام الذي عُقد بباريس كانون الثاني (يناير) 1919م، حَمَل مُمثِّلُ أمريكا اقتراحاً: باستثناء فلسطين من أية محاولة لإعطاء العرب الاستقلالَ؛ إذ أنَّ العرب ـ حسب رأي ذلك المُمثِّل ـ ما زالوا بحاجة للاستشارة الإدارية، ولمساعدة دولة مُنتَدَبَة من عُصبة الأمم؛ لتُشرفَ على شؤونهم إلى أن يصبحوا قادرين على السير وَحدَهُم. لذلكَ فإن موقف الرئيس الأمريكي «ويلسون»، كان في جانب منه: مُتأثِّراً بالزعيم الصهيوني «براندیس»، وفي جانب آخرَ: امتناناً للأصوات اليهودية التي تحوَّلت للديمقراطيِّين لأوَّل مرة في انتخابات عام 1916م، وفي جانب ثالث: احتقاراً للعرب؛ الذين لا يَستحقُّون تقريرَ المصير والاستقلال، وفي جانب رابع ـ وهو الأهمُّ والحاسمُ ـ: دعماً للمصالح الاستعمارية الأوربية، والأمريكية؛ التي كانت في طَوْرِ النُّموِّ آنذاك.

وفي عام 1924م وافقت أمريكا رسمياً على انتداب بريطانيا لفلسطين، مقابلَ أن يكون للولايات المتحدة ومواطنيها هناك كلَّ الحقوق والامتيازات التي يتمتَّعُ بها أعضاءُ عُصبة الأمم. كما تَنصُّ الاتفاقيةُ على ضمانات كافية لمصالح الرأسمال الأمريكي، وحرية أمريكا بتأسيس المؤسَّسات الدينية والثقافية وغيرها، وكان لها ما أرادت، ولم تكن أمريكا تَطمحُ لأكثرَ من ذلك في تلك الفترة.

هذا وقد استجابت الولايات المتحدة لرغبة الصهاينة في تركيز الاعتماد عليها؛ لكسر محاولات بريطانيا تهدئةَ العرب، والتقرُّبَ المُؤقَّتَ منهم بعد صدور الكتاب الأبيض؛ الذي دعا إلى وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد مرور خَمْس سنوات من صُدور الكتاب، وبدأت أمريكا تدخل ميدانَ الشَّرق الأوسط بقوّة.

---

(1) انظر: كامل، ميشيل، أمريكا والشَّرق العربيّ، القاهرة، وزارة الثَّقافة المصرية، دار الكاتب العربي، ص8.

وفي مقالة لـ «ابن غوريون» بعنوان: تطلعنا نحو أمريكا، يقول: ((إنَّ الجالية اليهودية في أمريكا أكبرُ جالية عَرَفَها التاريخُ اليهوديُّ بأكمله، ورغم أن هذه الجاليةَ لا تتجاوز نسبةَ 3٪ من السكان، إلاَّ أنها بسبب تمركزها في عدد من الولايات أحرزت مكانةً سياسيةً عظيمةً))[1]؛ لذلك نقل الصهاينةُ مَقرَّ عملهم إلى نيويورك، وقام بالدعاية مجلسُ الطوارئ الصهيوني ـ الأمريكي، الذي نظّم 76 فرعاً لأعماله، و380 لجنةً على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية.

جاء بعد «روزفلت» الرئيس «ترومان»: الذي توَّج حملتَهُ المؤيِّدةَ للصهيونية، بتاريخ: 4 أكتوبر 1946 م، ببيان وُصف: بأنه مُفاجئٌ، حدّد فيه خدمات حكومته من أجل الصهاينة، وتحدث فيه عن تقرير «هاريسون»؛ بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين، وطالب بإصدار شهادات هجرة لمائة ألف يهودي، وأوصى بقبول اقتراح الوكالة اليهودية بإنشاء دولة يهودية قابلة للحياة؛ لأن الرأيَ العامَّ الأمريكيَّ ورجالات الكونغرس لا يريدون اليهودَ في أمريكا، وهذا ما دَعَا «بيفن» وزيرَ خارجية بريطانيا إلى القول: ((إنَ الأمريكيين يَرفُضون قبولَ اليهود في نيويورك، وهذا هو ما يُحقِّقُ رغبةَ أمريكا في إخراج بريطانيا سريعاً من الشرق الأوسط لوراثة نفوذها، وهذا يَتمُّ عبرَ الإسراع في إقامة دولة يهودية في فلسطين بدعم أمريكي)). مما قاد إلى تقسيم فلسطين بعهد «ترومان»، وكانت أمريكا أولَ دولة تؤيِّدُ قرارَ التقسيم؛ إذ أنها اعترفت بإسرائيل بعد خمسة دقائق فقط على لسان «أبا إيبان» ـ وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق[2].

وقد بلغت القروض التي حصلت عليها إسرائيل من أمريكا منذ قيامها، حتى عام 1959م: 614,3 مليون دولار، فيما حصلت الدولُ العربيةُ كلُّها مجتمعةً خلال نفس الفترة على: 386 مليون دولار[3].

---

(1) انظر: أحمد طربين: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، القاهرة ـ معهد البحوث والدراسات العربية 1970م: ص84.

(2) انظر: الولايات المتحدة وإسرائيل: ص81.

(3) انظر: المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل، مركز الأبحاث ـ بيروت: ص29.

وفي 13 حزيران (يونيو) 1950م، وقّعت الولاياتُ المتحدةُ وإسرائيلُ اتفاقاً يسمحُ لسلاح الجو الأمريكيِّ باستخدام الأراضي الإسرائيلية، وتلقّت إسرائيلُ قروضاً لبناء ميناء حيفا، وتوسيع قاعدة اللدّ الجوية، وتشييد سكك حديدية استراتيجية[1].

لقد رفضت إسرائيل تنفيذَ قرارات الأمم المتحدة لعام 1947 و1948م بشأن عودة اللاجئين إلى ديارهم، وهذا هو ممثل أمريكا في لجنة التوفيق الدولية الثلاثية ببيروت يقول نصاً وحرفاً: ((إن إسرائيل لا تقبلُ عودةَ اللاجئين))، والخيرُ أن تُنفَّذَ قراراتُ الأمم المتحدة عملياً، بدلاً من التمسك بها نظرياً. وهناك حقيقةٌ واقعةٌ وهي: أن جميع اللاجئين لن يعودوا؛ لأن هذه العودةَ تُشكِّلُ خطراً عليهم؛ ولأن الإرهاب اليهوديَّ يُهدِّدُهم، وهذا ليس في مصلحة العرب، فمن الصعب أن يعود هؤلاء اللاجئون لأقاليم يَسكنُها غرباءُ عنهم... فيجب التفكير في إعادة استيطانهم من جهة، وإعداد المشروعات اللازمة لعودتهم للحياة العادية[2].

وعندما جاء «أيزنهاور» اتَّبعَ نفسَ السياسة، ولكن بوضوح أكبرَ، وشمولية أوسعَ بكل أسف، مُستخدماً استراتيجيةً جديدةً لمنطقة الشرق الأوسط.

وفي المقابلة التي جرت بين «هيكل» والجنرال الأمريكي «أولمستيد» رئيس برامج المساعدات العسكرية في البنتاغون ـ وكان الرئيس «جمال عبد الناصر» قد كلَّفَ «هيكل» باستطلاع آفاق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ـ أظهر الجنرال خريطةً كبيرةً للعالَم مُغطَّاةً بالدبابيس الملوَّنة والأعلام التي تشير إلى مواقع القواعد الأمريكية في العالَم، ثم التفت الجنرالُ لـ«هيكل» وقال له: ((إن منطقة الشرق الأوسط خالية من هذه الدبابيس ونريد أن نملأها))[3].

---

(1) انظر: شؤون فلسطينية / عدد 52، ص15.

(2) انظر: أمريكا والصهيونية، سامي حكيم، ص67.

(3) انظر: هيكل/ مقالات 1956 ـ 1976م: الفارس الرابع على طريق السويس وحكايته المعقدة، الوطن الكويتية 24/ أكتوبر/ عام 1976م.

من أجل ذلك بـدأت أمريكـا بسياسـة جديـدة اسـمها : سياسـة الأحـلاف في منطقـة الشـرق الأوسط ، ضمن تطبيع استراتيجية الحصر والتطويق . فـزار «دالاس» وزيرُ خارجية أمريكـا منطقةَ الشرق الأوسط في مارس 1953م ، وصرَّح بأن بلاده ستساعد حكومات الدول المسـتقلة حديثاً ، وتُقدِّمُ لها المساعدات التقنية ، كما سنعمل على تحقيق السلام بين العـربَ وإسَرائيل علىَ أسـاس حدود هدنة 1949م ، وسنعمَل على تقوية الوضع العسـكري الدفـاعي في منطقـة الشـرق الأوسـط لمواجهة أيِّ غزو شيوعيٍّ مُحتَمَل . . ثم قدَّم تقريرَهُ بعد الزيارة ؛ الذي جاء فيه : ((يجب أن تندمـجَ إسـرائيلُ في الشَّـرق الأوسـط ، وإقامةُ منظمـة للدِّفـاع عـن الشَّـرق الأوسـط ، والعـرب يخشـون الصّهيونيـةَ أكثرَ من الشّيوعيَّة ، يجـب وقفُ التحيُّز الأمريكيِّ لإسـرائيل ، وعلـى أمريكـا القيـامُ بخطُوَات شُجاعة لإزالة مخاوفِ العربِ من التوسُّع الصهيوني)) .

وأصبح مبدأ «أيزنهاور» امتداداً لمبدأ «ترومان» ، ونقل التدخل وتوسيعه من نطاق أوربا إلـى الشرق الأوسط رداً على صعود الحركة الوطنية العربية ؛ التي بدأت بالثورة الوطنية المصريـة : التي اندلعـت عـام 1952م ، وأسقط الأردنُّ مُعـاهدةَ الدفـاع المشـترك مـع بريطانيـا ، وسـقط (حلْـفُ أيزنهاور) . وقد تعاظمت الحركةُ الشعبيةُ في العراق حتى اندلعت الثورةُ الوطنيةُ عام 1958م : التي أسقطت (حلْفَ بغداد) ؛ مما أحدثَ ردَّةَ فعـل قويـة عنـد «أيزنهـاور» جعلَهُ يكتبُ وصيَّته لخليفته «جون كنديَ» ، الذي جاءَ فيها :

((لقد تبلور في ذهني اعتقادٌ جـازمٌ نتيجةً لاتصـالي الوثيـق : أن شـخصية إسـرائيلَ القوميـةَ ، هي عُصارةٌ نقيّةٌ للقوة والعَظَمة ، وهذا ما يُحفِّزُني على تتبُّعِ شؤونَ إسرائيل ، ويَحدُوني عطفٌ نحو رعايةِ شؤونها ـ مع تحياتي واحتراماتي ـ)) .

وهكذا كان رؤساءُ أمريكا لإسرائيل منذ نشأتها وحتى يومنا هذا .

جون كندي:

أمام التوازنات الدقيقة عام 1960م ، شنَّ المرشَّحُ «كندي» حملـةً واسـعةً تـأييداً لإسـرائيل ، لكسب أصوات اليهود الأكـثرَ حسماً في معركـة انتخابيـة دقيقـة ، وألقـى في خطابـه أمـام المنظمـة الصهيونيـة الأمريكيـة : أنـه زارَ فلسطين عـام 1939م ، وكَيـف أنَّهـا كـانت خرابـاً يَبَابـاً ، وبـلا أثـر للحضارة ، وكيف أنهَ لَمّا زارها مرةً أخـرى عـام 1951م وجـد أن حُلُـمَ الصهيونيـة قـد تحقَّـقَ ، وأن

الجُهدَ الإسرائيليَّ كان حاسماً في بناء الدولة. ولم يبخل بالهجوم على العرب وحُكَّامهم، كما هاجم موقفَ «أيزنهاور» من عدوان السُّويس عام 1956م، وأكدّ أنه سيواصل السيرَ على طريق «ترومان»؛ مُناصراً لإسرائيل ووجودها.

جونسون:

استلم مقاليدَ الرئاسة بعد مقتل «كندي»، ثم فاز بالرئاسة عام 1964م لمدة أربع سنوات. وكان موقفه معاكساً لموقف «أيزنهاور»، الذي أصرّ على انسحاب إسرائيل من سَيناء، وطالَب بقطع المساعدات عن مصر عام 1960م[1].

وقد اعتبرت أمريكا نتائجَ حرب حزيران عام 1967م انتصاراً لها؛ لأنها سدَّدت ضربةً قاصمةً لحركة التحرُّر العربية التي كان يقودها «جمال عبد الناصر»، واستمرَّت أمريكا بتصدير الأسلحة، وتقديم المساعدات المالية: بقرض قيمته 150 مليون دولار، وتسليم إسرائيلَ 48 طائرة (سكاي هوك)، وعدداً كبيراً من صَواريخ (هوك)، إضافة إلى أعداد من طائرات (الفانتوم) الحديثة آنذاك[2].

نيكسون:

قبل انتخابه للرئاسة وأثناء استعداده لها، زار إسرائيل أواخرَ عام 1967م، وقد ذهب إلى إحدى الكبيوتسات في الجولان السورية، وألقى كلمةً مشهورةً، منها قوله: «إياكم أن تعيدوا هضبة الجولان، لستم بحاجة أبداً إلى إعادة هذه الهضبة الغنية»[3].

ثم ألقى كلمةً مشهورةً في منظمة (بني بريث) الماسونية 1968م، مؤكداً التزامَ أمريكا الثابتَ نحو الوجود القومي لإسرائيل، وعلى الرغم من كل هذا التأييد فإن غالبية اليهود أيدت خصمَهُ «هيوبرت همغري».

---

(1) انظر: صهيونيون حتى أطراف أصابعهم: ص129.

(2) انظر: شؤون فلسطينية / عدد 7: ص110.

(3) انظر: يد يعوت أحرونوت / تاريخ: 22/ 11/ 1969م.

فورد:

جاء موقفُهُ مؤيِّداً إسرائيلَ أكثر من سابقيه؛ فقد انفرد بقرار تزويد إسرائيل بأسلحة تشتمل على: قنابل هوائية ذات ارتجاج كبير، وأجهزة رادارية حسَّاسة، دون استشارة وزارة الدفاع، أو وزارة الخارجية، متضمنةً دبَّابات حديثة جداً مِن نوع M 60، ومدافعَ هاوتزر، إضافة إلى 600 دبابة من احتياطي الجيش الأمريكي في أوربا. وأجاب بمؤتمر صحفيٍّ: ((إن هذا هو قراري الشخصي))[1].

كارتر:

جاء زعيماً للحزب الديمقراطي بانتخابات 1976م، وكانت أُولى تصريحاته: أنه سوف يستمرُّ في البحث عن سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، ولكن أولاً الالتزام القوي باستقلال وأَمْن إسرائيل. وقد قالَ عنه «رابين» ـ رئيس وزراء إسرائيل ـ: ((إن مفهوم كارتر للسلام يتطابقُ تماماً مع المفهوم الإسرائيلي، وتلك إيجابيَّةٌ أساسيةٌ، لم يتحدَّث بمثلها أيُّ رئيس أمريكيٍّ سابق؛ لأنه يتحدث عن سلام يقودُ إلى علاقات سياسية وديبلوماسية كاملة، وأنه طالب إسرائيلَ بانسحاب شبه كامل مع تعديلات طفيفة، مُقابلَ السلامَ الكامل مع العرب، مع ميله للعمل بالديبلوماسية المفتوحة، عكس «نيكسون»؛ الذي يميلُ إلى الديبلوماسية السرِّيَّة)). وقد انزعجت إسرائيل من هذه التصريحات لـ«كارتر»، ولكنه عاد فرحاً عندما تحدث «كارتر» عن الحدود الآمنة حسب المفهوم الإسرائيليِّ، ثم تحدَّث مرةً أخرى عام 1977م عن موطن للفلسطينيين بقوله: ((ينبغي تأمينُ وطنٍ للاَّجئين الفلسطينيين الذين عانَوا لسنوات عديدة))، ولكنَّ حزب الليكود أعلن أن تلك أراضٍ محررةٌ لا عودةَ للحديث بشأنها[2].

ثم عاد «كارتر» وزوَّد إسرائيلَ بسبعمائة حاملة جنود من نوع M 13، وخمسةَ عشرَ جرَّافة نوع M 728، ومائتي صاروخ مضادٍّ للدبَّابات، ثم ستَّةَ عشرَ طائرةً من نوع F 16،

---

(1) انظر: الرأي العام: 18/ 10/ 1976م. وقد بلغت قيمةُ هذه الأسلحة / 13/ مليار دولار مُوِّلت من خلال المعونة الأمريكية.

(2) انظر: فلسطين والعالم / ج2: ص27.

وطائرات هليكوبتر (كوبرا)، ومساعدات عسكرية عام 1977م تُقدَّر بألف مليون دولار، و735 مليون دولار مساعدات اقتصادية.

ووقَّع «السادات» اتفاقيةَ (كامب ديفيد) بأقلَّ من أسبوعٍ مع «بيغن» مُتناسياً حقَّ تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية للفلسطينيين، وكان «كارتر» يستغربُ من إيجابية «السادات» عند عرض أية قضية من قضايا المفاوضات ودون العودة لاستشارة أحد. عكس «بيغن»: الذي كان يقفُ طويلاً أمامَ كلِّ قضيةٍ، مع استشارة كافَّة مُرافقيه!

ريغان:

اختل بعهده ميزانُ القوى؛ بخروج مصرَ من الصِّراع، واستثمار إسرائيلَ للتنسيق مع الولايات المتحدة؛ حيثُ قامت بغزوها الوحشيِّ للبنان: الذي استمرَّت تفاعلاتُهُ حتى طَرْحِ مبادرة الرئيس «ريغان» التي طَرَحها في صيف 1982م، والتي تطالب بانسحاب من الضفة والقطاع؛ بحيث يجري الاتفاقُ على حجمه وعُمقه في المفاوضات، أو بما يُراعي أمنَ إسرائيلَ، ثمَّ رَبطها بالأردن، بعد فترة انتقالية للحكم الذاتيِّ، وذلك ضمن حلٍّ شامل يَستبعدُ بشكل واضح دورَ منظمة التحرير، وإمكانيةَ قيامِ دولة فلسطينية مستقلَّة على جزء من ترابِ فلسطين.

جورج بوش:

جاء بوش بعد «ريغان»، وقد اتُّهم بأنه كان وراء محاولة اغتيال «ريغان».. !!، ففي 30 آذار 1981م، تمَّت محاولةُ إطلاق الرَّصاص على الرئيس الأمريكي الأسبق «ريغان» بعد أقلَّ من ثلاثة أشهر من تولِّيه الرِّئاسةَ، من قِبَل الشَّاب «جون هنكلي»: الذي نزل في مستشفى (سانت لويس) للأمراض العقلية والنفسية في واشنطن، وهو ابن أسرة غنية وثيقة الصِّلة بأسرة «بوش»، ولها في دوائر المال والسياسة نفوذٌ وهيمنةٌ لا تَقلُّ عمّا لأسرة «بوش»، وكان هذا أوّلَ اتهامٍ لـ«بوش»: بأنَّه كان وراءَ محاولة الاغتيال، والاتهامَ مدعومٌ بالأدلة.

قاد بوش حربَ الخليج، ودمَّرَ العراقَ، وأفقرَ خزائنَ دُول الخليج؛ بدفع فاتورة هذه الحرب.

وكان لـ«بوش» الدورَ الأكبرَ في فضيحة (ووترغيت)، ثم في عزل الرئيس «ريتشارد نيكسون»؛ لأن «جورج بوش» حينئذٍ كان رئيساً للَّجنة القومية للحزب الجمهوريِّ، عندما وقعت

عمليةُ اقتحام مقرِّ اللجنة الانتخابية للحزب الديمقراطيِّ عام 1972م، واستطاع «بوش» الإفلاتَ من المسؤولية؛ بأن أتلفَ التحقيقاتِ الجنائيةَ حول ذلك، وترك رئيسه «نيكسون» يواجه مصيرَهُ.

بيل كلينتون:

جاء «كلينتون» بعد «جورج بوش» الأب، وقد جعل نائبه السناتور «آل غور» الديمقراطيَّ عن ولاية (تينسي)، الذي كان خطيباً مُفوَّهاً، وجعل وزيرَ خارجيته «وارن كريستوفر» الخبيرَ القويَّ، واعتمد على المستشارين اعتماداً كبيراً حسبما جاء في البروتوكول الثَّاني من بروتوكولات صهيون، فاختار «أنتوني ليك» مستشاراً للأمن القومي، و«صموئيل ساندي بيرغر» نائباً لمستشار الأمن القومي، و«روبرت روبين» مستشاراً اقتصادياً، و«جيمس وولس» مديراً جديداً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه). واختار وزيراً للدفاع و«ليم كوهين» - يهودياً -، ثم «مادلين أولبرايت» للخارجية (يهوديةً)، و«دينس روس» مُنسِّقاً للمباحثات، ونائبَهُ «مارتن إنديك» - وهما يهوديان -.

وكان أهم ما طَرَحَه في برنامجه الانتخابيِّ هو: دعمُ عملية السلام في الشرق الأوسط، وعدمُ حلول مفروضة على أطراف الصراع، وأن القدس عاصمةٌ لدولة إسرائيل، وينبغي أن تبقى مدينةً غيرَ مُقسَّمة ومفتوحةً للناس من كافة العقائد. وقد رحل دون أن يُقدِّمَ للمشكلة حلا إلاَّ ما يرضي إسرائيل؛ ذلك لأنَّ المسؤولين حوله ومستشاريه كانوا من اليهود وهم أكثر صهيونيةً من يهود إسرائيل نفسها.

بوش الابن:

بدأ عهده بأحداث 11 أيلول (سبتمبر)، واستعان بمُتشدِّدين مُناصرين لإسرائيل، مثل: وزيرِ دفاعه «رامسفيلد»، ونائبِه «تشيني»، و«كولن باول» وزيرِ خارجيته.

وقد تَبنَّى مع الأسف غُلاةُ الإدارة الأمريكية مَواقفَ «شارون» في مشكلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. لقد تَبنَّى «بوش الابن» سياسةَ اليمين الأمريكي المتطرِّف، وهي: الوقوفُ بدون حدود مع سياسة «شارون» الإرهابية، إضافةً إلى سياسة التمييز العنصرية ضدَّ العرب و المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن خلال الواقع: نُشاهد أنَّ الاستراتيجية الأمريكيةَ الكونيةَ الجديدةَ، تَفرضُ واقعاً مُناقضاً لجميع السلوكيات الأخلاقية من خلال قُطبيَّتها الأحادية: التي تَجعلُ منه حَلَاً إلزامياً. فكلُّ مَن لا يُؤيِّد سياستَها فهو ضدّها، وهذا لعمري منطقٌ أعوَجُ، ولكنه بنفس الوقت منطقُ القوة . . ؛ القوة التي لا ترى صحيحاً إلا ما تراه . . !! حتى ولو أدى ذلك إلى تشويه صورة أصدقائها من قِبَلِ بعض حُكَّام الدول العربية؛ لأن قوةَ الدفع الصهيونية لا تسمح بالعودة إلى الحق والصواب، وعلى الرغم من فشل حربها في أفغانستان، فإنها لا تزال مُصرّةً على شنِّ حرب جديدة ضد العراق: التي اعتبرتهُ من دُول محورِ الشَّرِّ. . ! مُتجاوزةً القانونَ الدوليَّ، وهيئةَ الأمم المتحدة، ومجلسَ الأمن وجميعَ دُولِ العالم.

أما بالنِّسبة لبريطانيا ـ العظمى آنذاك ـ، فقد تنبَّهت إلى أهمية الشَّرق الأوسط عامّةً، وإلى موقع مصرَ وبلاد الشَّام بصورة خاصّة؛ حيثُ قلبُ العالَم القديم والحديث، وحيثُ السَّيطرةُ عليهما تقودُ إلى السَّيطرة على الطُّرق البحريَّة والبريَّة إلى الهند وإلى دول الشَّرق الأقصى؛ الضعيفة عسكرياً واقتصادياً آنذاك. ولذلك فإنَّ بريطانيا عندما شعرت بفشل حملة «نابليون بونابرت» على مصر، وهزيمته أمام أسوار عكا، فإنها أخذت تُعدُّ العُدّةَ لتحقيق الأهداف السياسية، والاقتصادية، والعسكرية؛ التي كان يسعى لها «نابليونَ» الفرنسيُّ: الذي كان يطمح إلى هزيمة بريطانيا، وإقامة إمبراطوريَة فرنسية واسعة الأطراف، تُنافسُ الإمبراطوريةَ البريطانيةَ التي كانت تُسمَّى آنذاك: الإمبراطوريةَ التي لا تَغرُبُ عنها الشمسُ؛ بسبب اتِّساعها وغناها؛ لأنها كانت رائدةَ الدول الاستعمارية، وأكثرَها خبرةً، وأوسَعَها معرفةً بشؤون الاستعمار، مستخدمةً البطشَ والتنكيلَ والقتلَ والتدميرَ والنَّفيَ والتَّهجيرَ، لتكون سيطرتُها تامّةً على مُقدَّرات البلدان المُستعمرَة.

وقد استغلَّت بساطةَ التفكير السياسيِّ والتجاريِّ عند «نابليون»: الذي عاد مُسرعاً إلى فرنسا بعد عجزه عن فتح عكا، تاركاً قوّاته في مصر لقَدَرها وضُباط قيادته. وهنا قرَّرت بريطانيا احتضانَ اليهود الذين يعيشون في بريطانيا؛ لكي تستفيدَ من خبراتهم التجاريَة، ومن عقولهمُ الماكرة؛ من أجل تحقيق مشاريعَ استعمارية واقتصادية لصالحها، وقبل أن يكتشف غيرُها الأهميةَ الاستراتيجيةَ والسياسيةَ والاقتصاديةَ للمنطقة.

وكان من الشخصيات اليهودية الثريَّة البارزة وقتئذ السيد «موسى مونتوفيوري»: الذي يحملُ الجنسيةَ البريطانيةَ، وأحد المتحمِّسين للحركة الصهيونية الناشطة في بريطانيا، وكان

يحظى برعاية خاصّة من الملكة «فيكتوريا» وريثة التاجِ البريطانيِّ، إضافةً إلى أنه كان مُقرَّباً من كبار مُوظَّفي البلاطِ البريطانيِّ.

وقد زار فلسطين ـ حُلُمَ اليهودية والصهيونية ـ عدّةَ مرّات، وأقام في مصر مَرَّات عديدةً من أجل تحقيق أحد أهداف الصهيونية، وكانت تَربطُهُ علاقةٌ جيّدةٌ أيضاً مع اللُّورد «بالمرستون»: الذي كان مُؤيِّداً لتحرُّكات «مونتوفيوري» ومشاريعه، وتمكينه مع اليهود من استعمار فلسطين لمصلحة بريطانيا.

قام «مونتوفيوري» عام 1837م بزيارة إلى «محمد علي باشا» ـ والي مصر وسورية آنذاك ـ وكان في أيام مجده وقُوَّته ومُعاداته للخليفة العُثمانيِّ في إستامبول، واحتلال بلاد الشام عسكرياً، وإلحاق الهزيمة بالجيوش العثمانية، الواحد تلوَ الأخر. . وقد عَرَض على «محمد علي باشا» مشروعَ تأجير اليهود في فلسطين مائةً، أو مائتي قرية من قُرى الجليل لمدَّة خمسين عاماً مقابل 10٪، أو 20٪ تُدفَع سَلَفاً إلى «محمد علي» في الإسكندرية من قيمة الآجار، على أن تكون هذه القُرى حُرَّةً مُجرّدةً من كل مانع ومَحذور، أي: طليقةً من قيود الضرائب والأتاوة طولَ مدة الإيجار، وللمزارعين الحقّ في بيع حاصلاتهم في أيِّ بلدٍ من بلدان العالم، وليس عليهم حرج في ذلك.

وقد أسفرت هذه المقابلةُ عن تعهُّد «محمد علي باشا» بالترخيص لليهود في شراء أيَّة مساحة يستطيعون أن يَجدوها في رُبُوع سورية، وكان الأدهى والأمرَّ من ذلك: أنه أبدى رغبَتَهُ بأنَ تُمنحَ لهم الأراضي بمجرَّد طلبهم رسمياً ذلك، ثم قال: ((إن اليهود بإمكانهم، والحالة هذه، أن يَنتخبُوا حُكّاماً يقع اختيارُهُم عليهم؛ للإشراف على مقاطعات فلسطين بأسرها))، وأكدّ أنه لن يَدَّخرَ وُسْعاً في سبيل معاونتهم وشَدّ أزرهم في إنجاز هذا المشروع، وأصدر أمراً بتأييد هذه التأكيدات والوعود كتابياً بمُقتضى الفَرَمانات الصادرة عن الحكومة المصرية في هذا الخصوص، وكانت مساعي «مونتوفيوري» تَهدفُ إلى حلِّ المسألة اليهودية بواسطة استعمار فلسطين ـ على حد تعبيره ـ بمؤازرة الحكومة البريطانية وتأييدها[1].

---

(1) انظر: العلاقات السرية بين اليهودية وبين الماسونية والصهيونية، تأليف محمود الكفري: ص100.

لعلَّ «محمد علي باشا» قد لاحظ في الأفق العسكريِّ تعاطفَ الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانية القويةُ، مع السلطان العثمانيِّ، بعد اجتياح جيوش «إبراهيم بن محمد علي باشا» لبلاد الشام، وطَرْد القوَّات العثمانية منها، وقد فُتح الطريق إلى إستامبول أمام الجيش المصري. والدول الأوربيةُ ـ وبخاصة بريطانيا ـ لا تريد أن ترى جيشاً حديثاً مُدرَّباً على الطريقة الغربية ـ درَّبَ الجيشَ المصريَّ ضباطٌ فرنسيون ـ في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنه يَحُدُّ من مطامحها ومُخطَّطاتها الاستعمارية باتجاه الشرق الأقصى والهند.

فأراد «محمد علي باشا» تقديمَ فلسطين إلى بريطانيا بشكل غير مباشَر، عن طريق الاستثمارات اليهودية ـ الذي قَدَّر أنه يستطيعُ اقتلاعَها متى شاء ـ مُعتقِداً أنَ هذا العَرْضَ إذا كان مناسباً لبريطانيا فإنها تُغمضُ عينيها عن تقدُّم الجيش المصري إلى إستامبول والقضاء على السَّلطَنة العثمانية، ليقيمَ بدلاً عنها إمبراطوريةً جديدةً في الشرق الأوسط تكون عاصمتُها القاهرة بدلاً من القسطنطينية (إستامبول).

ولكن بريطانيا والدولَ الغربيةَ ـ باستثناء فرنسا ـ كانت له بالمرصاد؛ فقد تركت جيوشَهُ تتقدم باتجاه القسطنطينية ـ وتقدَّم الجيشُ الروسيُّ ليَسُدَّ الأبوابَ أمام جيشه ـ، وقد دَمَّرت أساطيلُ بريطانيا والدول الغربية الأسطولَ المصريَّ في معركة (نافارين) الشهيرة باليونان، مما اضطر «محمد علي» إلى سحب جيشه الظافر من الأناضول، وتَرْك أقطار بلاد الشام مُرغَماً ـ ومن ضمنها فلسطين ـ إلى الحكومة التركية لإدارتها بواسطة حكام البابَ العالي، واكتفائه بحكم مصرَ حقاً موروثاً لورثته ونَسله، وكان ذلك ضربةً قاصمةً لمشروع «مونتوفيوري» ومُؤيِّديه[1].

وكان لإنشاء قناة السويس عام 1869م، وشراء «دزرائيلي» مُعظمَ أسهُمها سنةَ 1875م أثرٌ كبيرٌ في توجيه سياسة بريطانيا نحو فلسطين، بنيَّة اتخاذها قاعدةً تُستغَلُّ لحماية قناة السويس القريبة منها، كلُّ ذلك تَمَّ بتشجيع وتأييد المشروع الصهيونيِّ الهادف إلى استعمار فلسطين من قِبَل اليهود تحت رعاية وحماية الحكومة البريطانية.

---

(1) انظر: بروتوكولات حكماء صهيون، عجاج نويهض: ص45ـ46.

وقد جاء في مذكرات «تشرشل» ـ آخر بُناة الاستعمار البريطاني ـ قولُهُ: «إذا أُتيحَ لنا في حياتنا، وهو ما سيقع حتماً، أن نَشهَدَ مولدَ دولة يهودية، لا في فلسطين وَحدَها، بل على ضفَّتَي نهر الأردن معاً، تقوم تحت حماية التاج البريطانيِّ، وتضمُّ نحواً من ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود، فإننا سنشهد وُقوعَ حادثٍ يتَّفقُ تمامَ الاتفاق مع المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية»[1].

هذا وقد تحقق ما قاله نصاً «تشرشل» في مُذكَّراته، وأصبح عددُ اليهود من 4 ـ 5 ملايين بدلاً من 3 ـ 4 ملايين، وحبلُ الهجرة مُستمرٌّ على الجَرَّار، ولكن بما يتَّفق ليس مع المصالح الحيوية البريطانية التي أصبحت بلداً عجوزاً، بل إلى صالح الإمبراطورية الكونية الاستعمارية الأمريكية: التي قَلَعتْ جُذورَ الاستعمار البريطانيِّ والفرنسيِّ من المنطقة، وحوَّلت مصالحَ الدولتين وغيرهما من دول أوربة إلى مصالحها فقط.

من هذا الشرح الموجز لهذه المقدمة عن كتاب «دول محور الشر» نرى:

ترابطاً مصلحياً قوياً، كان بين بريطانيا، ومشاريع الصهيونية الهادفة لقيام وطن في فلسطين من منطقة الشرق الأوسط، ثمَّ حلولَ الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المصالح والمشاريع بدلاً من الإمبراطورية البريطانية، التي شَاخَتْ وأصبحت من الدول الثانوية، بل أصبحت تابعاً واضحاً لحكومة الولايات المتحدة، ترى ما تراه، وتنظرُ ما تنظر، دون حرجٍ أو خجل. والمُشاهدُ المُتتبِّعُ لسياسة «توني بلير» رئيس وزراء بريطانيا، وسيره تابعاً ذليلاً في مواقفه السياسية والعسكرية خلف «جورج بوش» الابن رئيس أمريكا، يُدرِكُ مدى الوَهْن والضَّعف الذي حلَّ ببريطانيا العظمى سابقاً ـ من كل هذا نستنتج مدى التَّرابط والتَّناسق في المواقف السِّياسيَّة والعسكريَّة بين هذه الدُّول الثَّلاث في سياساتها الشِّريرة، ودفعِ إسرائيلَ لتكونَ رأسَ حربتها في منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) انظر: الصهيونية، خيري حمَّاد: ص78 ـ 80.